القطاع الخاص في اليمن بين الواقع والطموح

استاذ مشارك / حمود علي عبدالله المجيدي

المقدمة

أتسمت العلاقة بين دور الدولة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بقدر كبير من التذبذب الانسجام والتباين على مدى التاريخ الاقتصادي وفي مختلف النظم الاقتصادية. وكذلك يعمل القطاع الخاص كاستجابة لحاجة التضامن والتكامل الاجتماعي وتقسيم العمل بين الإفراد والطبقات وتكون الملكية الخاصة مباحة للجميع .وقد أكد أهمية القطاع الخاص كأساس للنشاط الاقتصادي لما يوفره ذلك من حافز لدى الإفراد لتنمية ملكيتهم وبتالي زيادة الإنتاج .

وفي اليمن يعد القطاع الخاص احد القطاعات المهمة الذي يسهم بدرجه كبيره في التنمية الاقتصادية الوطنية. وسوفا نقوم في هذا البحث بدراسة موضوع القطاع الخاص في اربعة فصول يتضمن الفص الاول التطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.
بينما يناقش الفصل الثاني دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حين سيدرس الفصل الثالث واقع القطاع الخاص من حيث الواقع الراهن والعراقيل والتحديات التي تواجه تطوير القطاع الخاص اليمني . واخيرا يتضمن الفصل الرابع استراتيجية تطوير القطاع الخاص اليمني وتنمية دوره في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

موضوع البحث ومشكلته والتساؤلات:-

على الرغم من الدور الكبير والهام الذي يلعبه القطاع الخاص في دفع عجله التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان المتقدمة منها والنامية إلا أن هذا القطاع الخاص في اليمن يعاني من مشاكل عويصة تعوق تطوره وتقدمه ،ومما لا شك فيه أن قطاعاً يعاني من هذه المشاكل لا يمكن أن يكون مؤهلا لأن يكون طرفاً في الشراكة مما يتطلب ضرورة إصلاحه ومن هنا تبرز مشكله البحث.

أهميه البحث:-

تعد الجمهورية اليمنية من البلدان النامية والذي يتسم هيكلها الاقتصادي بالضعف الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تخلفها وعدم تمكنها من اللحاق بالركب الاقتصادي والاجتماعي لمثيلاتها من الدول النامية، من هنا اكتسبت الدراسة أهميتها كونها وقفت على واحدة من أهم القضايا ألا وهى ضآلة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد اليمني والذي في حال تم إعطاءه مزيداً من الاهتمام لاسهم بجزء لا يستهان به في دفع عجله التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية.

أهداف البحث :-

تتمثل أ هداف البحث في الآتي :-

١. إعطاء صوره واضحه عن الوضع الحالي للقطاع الخاص في اليمن.
٢. التعرف على واقع القطاع الخاص اليمني ودورة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٣. التعرف على المشاكل التي تعترض القطاع الخاص في اليمن والتي حالت دون تطوره وتقدمه.
٤. محاوله إيجاد حلول للمشاكل الخاص بالقطاع الخاص في اليمن والتي من شأنها النهوض بمستواه وبالتالي نهوض الاقتصاد اليمني .

فرضيات البحث :-

إذا تم إعطاء القطاع الخاص في اليمن ما يستحقه من الاهتمام والعمل على تذليل الصعاب أمام هذا القطاع فإن الوضع الاقتصادي في اليمن سوف يتغير بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الزمن وسوف تكون اليمن نموذجاً تحذي به العديد من الدول الناميه وسيكون قادراً على التعامل مع الظروف التي قد تصيب الاقتصاد اليمني .

مجتمع الدراسة:-

_هو القطاع الخاص في اليمن وذلك بالرجوع إلى البيانات والمؤشرات المنشورة سواء من قبل الجهات الرسمية أو التقارير المحلية والدولية.

منهجيه البحث:-

اقتضت ضرورة البحث النابعة من صياغة المشكلة إتباع المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف الواضع الراهن للقطاع الخاص في اليمن وتحليل للبيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع البحث.

الفصل الأول

- **التطور الاقتصادي الاجتماعي في اليمن**
- **ملامح الواقع الاقتصادي والاجتماعي لليمن**
- **ملامح تجربة التنمية الاقتصادية في شطري الوطن قبل الوحدة**

- **اتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن**
- **تجربة التنمية الاقتصادية في الشطر الجنوبي:**
  - **مرحلة التثبيت الاقتصادي**
  - **مرحله التعديل الهيكلي**

- **النتائج الأولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي**

الفصل الأول

التطور الاقتصادي الاجتماعي في اليمن :

ترجع بداية التنمية المخططة في الشطر الشمالي من الوطن إلى إصدار الدولة للبرنامج الإنمائي الثلاثي للفترة من ١٩٧٤\٧٣م وحتى ١٩٧٦\٧٥م وتلاه الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للفترة من ١٩٧٧\٧٦ م وحتى ١٩٨١\٨٠م ثم الخطة الخمسية الثانية من عام ٨٢م وحتي١٩٨٦م ثم الخطة الخمسية الثالثة من٨٧م حتى ١٩٩١م .

وفي الشطر الجنوبي من الوطن نفذت الدولة ثلاث خطط إنمائية ابتداء بالخطة الخمسية الأولى ٧٦م حتى ١٩٨٠م فالخطة الخمسية الثانية ٨١م حتى ١٩٨٥م وانتهاء بالخطة الخمسية الثالثة ٨٦م وحتى ١٩٩٠م المبحث الأول

ملامح الواقع الاقتصادي والاجتماعي لليمن :

تعتبر اليمن سواء في ظل التشطير أو في ظل دوله الوحدة إحدى الدول الأقل نمواَ في المنطقة العربية استنادا إلى ما تتصف به من خصائص وسمات تعكس قدرا كبيرا من مظاهر التخلف الاقتصادي الاجتماعي (داؤود أحمد عثمان (دكتور)خلل المسار الاقتصادي وعناصر الاصلاح في اليمن)

وفي طليعتها ما يلي :

- انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي ، حيث بلغ ٦٦٣دولار عام ٨٨م في الشطر الشمالي و حولي ٣٥٠دولار في الشطر الجنوبي لنفس العام، ويقدر متوسط دخل الفرد بعد الوحده بحولي ٥٠٠دولار انخفض الى ٢٨١دولار عام ٩٦م ثم ارتفع الى ٣٠٦ دولار عام ٩٧م.[١].

- ارتفاع معدل النمو السكاني حيث زاد عدد بحوالي ١٦,٥ مليون نسمه عام٩٧ م ينمون بمعدل سنوي مقداره ٣،٥% ويتوزعون مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث ويتوطن ٧٥% منهم في لريف بينما يقطن ٢٥% في الحضر ،ويقدر متوسط حجم الاسرة بحولي ٦,٧٤ فرداَ.
- انخفاض معد ل المشاركة في الإنتاج حيث لم يزيد هذا المعدل عن ٢٨% الى ٣٠% بينما تراوح معدل الإعالة بين ٧٠%الى ٧٢% من حجم إسكان . ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبه صغار السن الى اجمالي السكان والذي يقارب ٥٠% ،أضافه الى انخفاض مشاركه المرأة في سوق العمل ،مما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع اليمني.
- انخفاض حجم قوة العمل المشاركة في الانتاج .أذ يترتب على انخفاض معدل المشاركة في الانتاج انخفاض حجم قوة العمل الذي لا يزيد عن ٤مليون عامل يشتغل ٦٠%منهم في الزراعة لباقي يتوزع على القطاعات الاقتصادية الاخرى.
- يتسم التوطن السكاني في اليمن بقدر كبير من ا لديناميكية والحركة حيث ترتفع حركه الهجرة من الريف إلى الحضر ومن الوطن الى الخارج وذلك بحثا عن فرص عمل افضل ودخل أعلى، وتميل الهجرة الى الدول المجاورة الى قصر الأجل تبعا للوضع الاقتصادي في الوطن وفي دول الجوار والعلا قات السياسية السائدة.
- ضعف الهياكل ألأساسية وعدم كفاية المتاح منها لخدمة أغراض التنمية وتلبية متطلبات النمو السكاني والحضري . فلازال هناك قصور كبير في الطرق ووسائل المواصلات والاتصال ونقص في مصادر الطاقة مع ارتفاع تكلفتها وشحه شديدة في المياه والكهرباء وخدمات الصحة والتعليم.
- .ارتفاع نسبه الأميه بين السكان حيث بلغت عام ١٩٩٧م حوالي ٥٥%بعد ان كانت تقارب ٨٠% في مطلع السبعينات وخاصه بين الاناث سكان الريف .
- نقص العمالة الماهرة ونصف الماهرة وتدني إنتاجيه العمل الخاص في القطاع الزراعي والقطاع الحكومي.

ملامح تجربة التنمية الاقتصادية في اليمن قبل الوحدة :

١- تجربة التنمية الاقتصادية في الشطر الجنوبي:

اتجهت تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشطر الجنوبي لليمن الى العلاقات الاشتراكية في الانتاج والتوزيع التي اتسمت با لاتي :

(أحمد البشاري(دكتور)الاصلاحات الاقتصادية مجلات الثوابت العدد١٤)

- ملكية الدولة لعناصر الإنتاج من ارض ورأسمال واحتكارها لتوزيع القوي العاملة وتوظيفها .
- التخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي ومركزية الاستثمارات الإنمائية وأولوياتها ومجلاتها .وبذلك تقوم الدولة بتخصيص الموارد الاقتصادية من رأسمال وارض وعمل لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع على ضوء الأولويات التي تحددها الدولة.
- قيام الدولة بتحديد أسعار السلع وا لمنتجات المتداولة في الأسواق وتوزيع تلك السلع عبر المؤسسات العامة للتجارة والتسويق والجمعيات الاستهلاكية .
- وقد أصابت التجربة قدراً من النجاح في بعض المرافق العامة وبعض الأنشطة الإنتاجية والخدمية ،إلا أن الحصيلة النهائية كانت ركود النشاط الاقتصادي ،وبطء حركه التطور والنمو نتيجه ضآلة الموارد المتاحة للدولة ،وانعدام دور المبادرة الفردية والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

المبحث الثاني :

٢- اتجاهات الإصلاح الاقتصادي في اليمن :

باستعراض أوجه الاختلال الهيكلي في البنيان الاقتصادي اليمني وما تمخض عنه من مشاكل وأزمات اقتصادية حادة يمكن تحديد للوضع الاقتصادي الكلي والذي يتمثل في التدهور الاقتصادي المتسارع خلال السنوات الأربع الأولى من عقد التسعينات في صورة تضخم جامح وتدهور سعر الصرف وارتفاع معدل البطالة ووقوع الاقتصاد القومي في حلقة مفرغه من الركود التضخمي مما يقتضي تصميم وتنفيذ برنامج اقتصادي لإيقاف عجلة التدهور واستعادة التوازن الكلي آي التثبيت الاقتصادي ECONOMIC STABILIZATION في الأجل القصير وتلك كانت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى التعديل الهيكلي STRACTRAL REFORMلمعالجة الاختلالات البنيانية وتأهيل الاقتصاد اليمني للتنمية المستدامة.

أولاً ـ مرحلة التثبيت الاقتصادي :

اقتضت خطورة الوضع الاقتصادي الذي بلغ مداه بنهاية عام ١٩٩٤م اتخاذ إجراءات عاجله وقويه لمنع مزيد من التدهور الاقتصادي والعمل على استعادة الاستقرار والتوازن في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية فبدأت الدولة في إبريل١٩٩٥م بتنفيذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية والاقتصادية التالية:(أحمد البشاري مرجع سابق)

١. إلغاء الدعم السلعي الذي كان ممنوحاً للعديد من السلع الأساسية كالأرز والسكر وحليب الأطفال والأدوية وغيرها واقتصار الدعم جزئياً ومؤقتاً على سلعي القمح والدقيق لتصبح كافة السلع والمنتجات خاضعة في تحديد أسعارها لقوى السوق ممثلة في الطلب الكلي والعرض الكلي دون أي تدخل مباشر من الدولة في تحديد تلك الأسعار أو التأثير عليها .
٢. إزالة التشوهات السعرية لبعض السلع والخدمات العامة التي تنتجها او توزعها الدولة من خلال الزيادة التدريجية في أسعارها حيث تم زيادة سعرا لنفط المكرر ومشتقاته

بنسبة١٥٠% ورفع تعريفة المياه والكهرباء والاتصالات والمواصلات وسعر بيع الاسمنت وغيرها .

٣. تخفيض سعر الصرف الرسمي من ١٢,٠٢ ريال للدولار الأمريكي إلى ٥٠,٠٨ ريال للدولار كمرحلة والى تليها التعويم الكامل لسعر صرف الريال اليمني عام ١٩٩٦م .

٤. رفع سعر الفائدة على الادخار والودائع الاجله من ٧%سنوياً إلى ما بين ٢٠%و٢٢%كمرحلة اولى خلال عام ١٩٩٥م زادت الى ما بين ٢٥%و٢٧%خلال عام ٩٦م لتشجيع الادخار والابداع الأجل وامتصاص فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات والقضاء على ظاهرة المضاربة في العقارات والعملات الأجنبية.

٥. تقليص عجز الموازنة العامة عن طريق خفض النفقات الجارية وزيادة الايرادات العامة تجنباً لمزيد من الا الاقتراض من البنك المركزي أو اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد التضخمي.

٦. الشروع في إصدار أذون الخزانة لتعبئة المدخرات المحلية وامتصاص فائض السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية لتمويل عجز المدوزنة العامة مرحلياً ثم الاستثمارات الإنمائية مستقبلاً وكخطوة اولى نحو تأسيس سوق للأوراق المالية.

ثانياً ـ مرحله التعديل الهيكلي :

تستهدف هذه المرحلة ة الطويلة الأجل بطبيعتها إعادة هيكلة الاقتصادي اليمني ،بما من شأنه الاختلالات البنيانية والتشوهات السعرية ،وتصويب السياسات المالية والنقدية الاستثمارية ،والتجارة الخارجية والاطر المؤسسية وإزالة العوائق التي تحول دون كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ،وتنافسيه المعاملات الاقتصادية وفق آلية السوق الحر والمبادرة الفردية ،وتهيئة الاقتصاد اليمني للانطلاق والنمو. وفي اتجاه تحقيق ذلك تم أتخاذ الاجراءات والسياسات التالية(أحمد البشاري مرجع سابق)

١. تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والبدء بتنفيذ برنامج خصخصة المشروعات والمؤسسات الاقتصادية العامة والمختلطة وبخاصة المتعثرة منها وإفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً ريادياً وقيادياً في تخصيص الاستثمارات وتوزيع الموارد الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي وفق آلية السوق الحر وجهاز الثمن .
٢. التخلص نهائياً من كافة أنواع الدعم السلعي والخدمي المباشر وغير المباشر للسع الأساسية كالقمح والدقيق والمشتقات النفطية وتعريفة المياه والكهرباء والاتصالات والنقل وغيرها ،وذلك خلال فترة زمنيه تنتهي بحلول عام ٢٠٠٠م كحد أقصى .
٣. إلغاء القيود الإدارية والكميه على التجارة الخارجية استيراداً وتصدير و إلغاء تراخيص الاستيراد التجاري والصناعي.
٤. إنشاء المناطق التجارية والصناعية الحرة بدءاً بإعلان المنطقة التجارية الصناعية الحرة في عدن تليها مناطق أخرى حسب نجاح تجربة المنطقة الحرة بعدن .
٥. بناء الإطار المؤسسي والتشريعي الكفء والفاعل والمتناسب مع اقتصاد السوق الحر ،وتهيئه المناخ الاستثماري المشجع للاستثمارات ت المحلية والأجنبية في اليمن ،ووضع الاقتصاد القومي في مسار التنمية الشاملة المستديمة ،وذلك من خلال اعادة هيكلة التعريفة الجمركية وتجميع المنتجات ت والسلع المستوردة في حزم جمركيه محدودة لا تتعدى ثلاث حزم وتحديد التعريفة الجمركية عند مستويات ١٥% و١٠% و٥% للحزم الثلاث.
٦. معالجة مشكلة الدين الخارجي من خلال التفاوض مع الدائنين في إطار نادي باريس و بشروط اتفاقية نابولي.
٧. إصلاح الجهاز المصرفي والتزام سياسة نقدية فاعلة وشفافة وإصلاح جهازي القضاء والضبط لتوفير الأمن والاستقرار وحماية الاستثمارات والمعاملات البنكية الإنمائية والتمويلية لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على الاستثمار والتوسيع والنمو.

المبحث الثالث.

بعض نتائج الإصلاح الاقتصادي:

وابتداءاً يمكن القول أن برنامج الإصلاح الاقتصادي حقق نجاحاً ملموساً في التثبيت واستعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكي على ا لنحو الذي تعكسه المؤشرات الاقتصادية التالية:

١. التغلب على مشكله التضخم الجامح من خلال السياسات المالية والنقدية والانكماشية فانخفاض معدل التضخم من ١٠٤% عام ٩٤م الى حوالي ٥%بنهاية عام ١٩٩٧م [١].
٢. تحقيق استقرار سعر الصرف الحر بين ١٢٨ريال و١٣٤ريال للدولار خلال عامي ٩٦م و٩٧م .
٣. تراجع حجم ونسبه عجز الموازنة العامة من ١١٠,٥% ، ٥٢,٢% ١٦,٣ % من الايرادات والنفقات والناتج المحلي الاجمالي على التوالي عام ١٩٩٤م الى ٢٢,٣% و١٨,٣% و٣,٩% على التوالي عام ١٩٩٦ م انخفاض الإصدار النقدي الجديد وتراجع نسبة اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي الى اجمالي العرض النقدي من ٩٩%عام ٩٤م الى ٦٠,٥%عام والذي عام ٩٦م ويحتمل ان يكون تلك النسبة دون ٥٠%عام ٩٧م.
٤. اختفاء ظاهرة المضاربة في الارضي والعقارات والنقد الاجنبي وانسياب قدر كبير من المدخرات والسيولة النقدية الى الجهاز المصرفي عبر الودائع وحسابات الادخار وشراء اذون الخزانه .
٥. استعادة الثقة والاطمئنان بالاقتصاد اليمني ومستقبله محلياً وخارجياً واكتسابه احترام وتقدير الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية لما عكسه تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي من صدق الاداره وتجاوب المجتمع في إنجاح سياسات وبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والادري في اليمن .
٦. تحقيق نجاح كبير في معالجة مشكله الدين الخارجي الذي بلغ ٩,٣مليار دولار من خلال مفاوضات نادي باريس اسفرت عن حصول اليمن على اعفاءات كبيره وصلت الى ٦٧%من حجم المديونه بعد الغاء القروض العسكرية السوفييتيه لتخفيض حجم الدين الخارجي الى حوالي ٣,٤مليار دولار تم جدولة سداها خلال٣٠الى ٤٠عاماً قادماً.

٧. تنامي تدفق رؤوس الاموال الاجنبيه الاستثماريه في قطاع النفط والغاز في اليمن وبدء حركة الاستثمار الاجنبي والمحلي في القطاعات الاقتصادية الاخرى وان ظلت دون المستوى المطلوب .

٨. زيادة حجم احتياطي النقدي الاجنبي للبنك المركزي اليمني الى قرابة ١,٢ملياردولار يكفي لتغطية واردات ٥,٥ اشهر في نهايه عام ٩٧م مقارنة بمبلغ ٣٥٧مليون دولار فقط عام ٩٤موالذي يكفي بالكاد لتغطية ورادات ٢,٥اشهر انذاك.

٩. ظهور قدر كبير من التكامل والتناسق بين السياسات المالية والنقديه والاقتصادية خلال مختلف مراحل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي مما زاد معه فعاليه تلك السياسات ومكنها من تحقيق أهدافها.

١٠١٠.رغم فترة البرنامج المحدده ب ١٢عاماً والتي بدات عام ١٩٩٥م الأان الحكومه مارالت تدعم المشتقات النفطيه والكهرباء والمياه حتي يومنا هذا

الفصل الثاني

- **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعي**
- **دور القطاع الخاص في تحريك عملية التنمية**
- **دور القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**
- **تمويل الواردات والاستثمارات الانمائيه بالنقد الأجنبي**
- **تمويل الموازنة العامة للدولة**
- **دور القطاع الخاص في موازنة عمليه التنمية**

  - **موازنة حساب الادخار والاستثمار**
  - **موازنة ميزان المدفوعات**
  - **موازنة الميزانية العامة للدولة**
  - **موازنة سوق النقد الأجنبي**
  - **موازنة النشاط الاقتصادي والاجتماعي**

- **دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتخفيف من مشكلة البطالة**

- **دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي**
- **دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي**
- **دور القطاع الخاص في النشاط التجاري**
- **دور القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى**

الفصل الثاني

دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

ارتبطت حركه التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في اليمن بالدور الذي يتهيأ للقطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي ان يلعبه . فحيثما يتوافر المناخ الملائم لنشاط ومبادرة القطاع الخاص تنطلق عجلة النمو والتقدم بوتيرة مضطردة ،وحيثما تكون البيئة الاقتصادية طاردة للاستثمارات ومعيقة للنشاط الاقتصادي ومحبطه للمشروع الخاص تتوقف عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ويسود الاقتصاد القومي الركود والجمود الشامل ان لم ينزلق الى حالة من التدهور .

والاقتصاد اليمني يقدم نموذجاً حياَ لما يمكن ان يلعبه القطاع الخاص من دور ايجابي في رفع واستمرار جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أو ما يمكن ان يترتب على غياب دور القطاع الخاص من انحسار جهود التنمية وتواضع معدلات نمو الدخل والناتج والتوظيف ،دون ان يتضمن هذا القول حكماً عاما ومطلقا في كل الأحوال والظروف ،ودون ان يعني ذلك إلغاءً تاماَ لدور الدولة في النشاط الاقتصادي أو الحد من مسئولياتها تجاه متطلبات النمو والتطور.

وكانت اليمن بشطريها الشمالي والجنوبي قبل اعاده تحقيق الوحدة تعيش حاله من السكون والجمود عند حد الكفاف وفي ظل الشمولية للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ،وانعدام أي اثر للنمو والتطور ،فقد كانت فلسفة نظام الإمامة في الشطر الشمالي تقوم على الانغلاق والانعزال وشيوع الجهل والفقر والمرض كركائز لاستمرار حكم الإمامة ،في حين كان الاستعمار البريطاني في الشطر الجنوبي يكرس سياسة فرق تسد عبر خلق الفتنة والمنازعات بين القبائل و المشايخ والسلاطين وتركيز القبضة على مدينة عدن لأهميتها الاستراتيجية عسكرياً وملاحياً وتجارياً

وإهمال باقي مناطق الشطر الجنوبي ،ومن الطبيعي والحال كذلك ان يتجمد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وينحصر في الانتاج الزراعي والحرف التقليدية وتجارة السلع والخدمات، وهو وضع ميزه واقع القطاع الخاص في الشطرين على احد سواء .(مجله الثوابت العدد ١٧)

وبقيام ثورتي ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م ضد الإمامة في الشمال واستقلال الجنوب في ٣٠نوفبر ١٩٦٧م اتخذ الشطرين مساراً اقتصادياً مختلفاً كان الكل منهما اثراً بلغاً في واقع القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي في كلا الشطر ينقبل الوحدة المباركة.

ففي الشطر الجنوبي ،نشأ على اثر رحيل الاستعمار البريطاني عن نظاماً سياسياً واقتصادياً ملتزما بالفلسفة الاشتراكية القائمة على الملكية العامة لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي لأوجه النشاط الاقتصادي استثماراً وانتاجاً وتوزيعاً وهيمنة الدولة على مجمل الأنشطة الاقتصادية في المجتمع وتنفيذاً لذلك بادرت الدولة بإصدار قانون التأميم صادرات بموجبه الاراضي والمنشآت والعقارات والمساكن ووسائل الانتاج وشركات والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة نجم عن ذلك حالة من الذعر الانهيار قادت على هروب مالم تطال يد التأميم من رؤوس الاموال وهجرة الأيدي العاملة الماهرة ونصف الماهرة وحالت دون تدفق أي رؤوس أموال وطنيه أو أجنبيه للاستثمار في اقتصادا لشطر الجنوبي ،وكانت النتيجة المتوقعة هي استقرار الاقتصاد القومي عند حالة من الركود والجمود الطويل الأجل المقرون بالكفاف الاقتصادي وتتدني مستوى الدخل والعيشة .(مجله الثوابت العدد ١٦)

وفي الشطر الشمالي ارتكزت فلسفة النظام الاقتصادي على الاقتصاد الرأسمالي الحر القائم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وآلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحديد نمط الانتاج كيفية توزيعه ولكن في إطار تعدد قطاعات الملكية لتشمل العام والمختلط والتعاوني جنباً الى جنب مع القطاع الخاص ،وتيسر من خلال ذلك تعبئة قدر من الموارد المحلية والأجنبية لتنفيذ وتمويل برامج التنمية والاستثمارات الإنتاجية والخدمة. (المؤتمر الاقتصادي الاول في الجمهورية اليمنية كتاب تحرير أحمد البشاري(دكتور)

وفي ظل تلك النظم والخيارات الاقتصادية لعب، القطاع الخاص دوراً حيوياً وفاعلاً في تحريك عملية التنمية والاجتماعية وفي تمويلها ثم في موازنتها. وفي ما يلي نتناول تلك الادوار . المبحث الاول.

١. دور القطاع الخاص في تحريك عملية التنمية :

اضطلع القطاع الخاص في اليمن ، وخاصة في الشطر الشمالي بدور بارز في دفع عجلة التنمية وتحريكها من خلال الاتي :(محمد عبد الله سعيد الاصلاحات الادارية في ضوء برنامج الاصلاحات الاقتصادية مجلة الثوربت العدد (١٤) صنعاء)

أ) القيام بالإنتاج الزراعي بنسبة تقرب من ٩٠%منه بحكم سيادة الملكية الخاصة والفردية للأراضي الزراعية وبنسبة لا تقل عن ٨٠% منها وتتوزع النسبة الباقية بين اراضي الأوقاف وأراضي الدولة ،ويتماثل الوضع بالنسبة لقطاع الخدمات وخاصه التجارة والنقل والمواصلات والتشييد والبناء والاسكان والتامين وغيرها .

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لقطاع الصناعة إذ تشير بيانات النتائج النهائية للإحصاء الصناعي الاول لعام ١٩٩٥م الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الصناعة إن عدد المنشآت الصناعية بلغ في ذلك العام ٣٣٢٨٤منشأة ٩٥%منها للقطاع الخاص ،مما يصبغ النشاط الصناعي بالطابع الخاص ويجعل من القطاع الخاص المنتج الصناعي الرئيسي في اليمن ليكون القطاع الإنتاجي في الاقتصاد الوطني زراعة وصناعة وخدمات خاصا في مجمله وبالتالي يكون القطاع الخاص هو المحرك الحقيقي والرئيسي للنشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ب) تنفيذ الاستثمارات الإنتاجية الجديدة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وبنسبة عالية في جميع برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال الوطن سابقاً وفي ظل الخطة الخمسية الاولى لدولة الوحدة ٩٦م -٢٠٠٠م.

فقد بلغ تنفيذ القطاع الخاص لاستثمارات البرنامج الإنمائي الثلاثي ٧٣\٧٤م٧٤\٧٥م٧٥\٧٦م نسبة ٥٧%من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال فترة البرنامج [١]الى ٨٠\٨١م بلغت نسبة تنفيذ القطاع الخاص الى اجمالي الاستثمارات الفعلية للخطة ٢٦,٣% .(أحمد البشاري مرجع سابق)

أما في الخطة الخمسية الثانية ٨٢م الى ٨٦م فقد كانت مشاركة القطاع الخاص في اجمالي الاستثمارات خلال فترة الخطة حوالي ٤٧.٢%[٣] وتعدت نسبة ٥٠% من اجمالي استثمارات الخطة الخمسية الثالثه٨٧م إلى ٩١م وقد أنيط بالقطاع الخاص الاستثمار بنسبة١٢%من اجمالي الاستثمارات المخططة في الخطة الخمسية الاولى للجمهورية اليمنية ٩٦م إلى ٢٠٠٠م بقيمة ١٠٠مليار ريال من ٨١٧,٨مليار ريال (أحمد البشاري مرجع سابق)

ومع تحول الدولة نحو اقتصاد السوق الحر والعمل وفق آلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحديد نمط الانتاج والتوزيع والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتوقع ان يضطلع القطاع الخاص باستثمارات متزايدة ومتنامية إذا تهيأ المناخ الاستثماري المشجع والملائم .

وكان من الطبيعي ان يتحمل القطاع الخاص والمشروع الفردي مهمة توظيف القوى العاملة في الاقتصاد الوطني طالما وان ٩٠% من الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي يضطلع به القطاع الخاص ،وتقدر العمالة الفردية والموظفة في القطاع الخاص الزراعي والصناعي والخدمي بحوالي ٧٠%من اجمالي قوة العمل ،وهذا يلقي على عائق القطاع الخاص مهمة الحفاظ على مستوى عاليا للتوظيف والتشغيل وخلق من فرص العمل لاستيعاب التدفقات الجديدة إلى سوق العمل سنويا ولمختلف شرائح قوة العمل الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة . (أحمد البشاري مرجع سابق)

وبتكامل عملية الانتاج والاستثمار الزراعي والصناعي والخدمي التي يقوم بها القطاع الخاص وما يترتب على ذلك من تحفيز الانتاج والاستثمار في تلك القطاعات من خلال الوفورات الاقتصادية الخارجية وعلاقات التشابك الفني فان القطاع الخاص يكون قد لعب دور المحفز والمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد اليمني .

المبحث الثالث.

٢. دور القطاع الخاص في تمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

لم يقتصر دور القطاع الخاص على تحريك عجلة التنمية والدفع بها قدماً بوثيره مضطردة وشموليه فاعله بل ساهم ايضاً في تمويل نسبة عالية من استثماراتها ومعظم تمويلات النشاط الاقتصادي على النحو الاتي:

١. تمويل النشاط استثماراً و إنتاجاً واستهلاكاً وذلك من خلال الإسهام بما لا يقل عن٨٠% من اجمالي الدخل القومي المولد في القطاعات الإنتاجية والخدمية وبتالي خالق غالبية القدرة الشرائية للسكان المغذية للأنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص .
٢. تمويل نسب مرتفعة من الاستثمارات الإنمائية المخططة وغيرا لخططه سواء

في ظل التشطير أو في ظل دولة الوحدة ، والجدول التالي يبين مساهمه القطاع الخاص اليمني في تمويل استثمارات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج	نسبة مساهمة القطاع الخاص

البرنامج الإنمائي الثلاثي ٧٤\٣٧م-٧٦\٧٥م	%٥٦
الخطة الخمسية الاولى ٧٧\٧٦م-٨١\٨٠م	%٢٦.٣
الخطة الخمسية الثانية ٨٢-٨٦م	%٤٧.٢
الخطة الخمسية الثالثة٨٦-٩١م	%٥٠
الخطة الخمسية للجمهورية اليمنية ٩٦م-٢٠٠٠م	%١٢

المصدر :الجمهورية اليمنية ،برامج وخطط التنمية.

تمويل الواردات والاستثمارات الإنمائية بالنقد الاجنبي :

اعتمدت التنمية الاقتصادية في اليمن أساسا على مصدرين رئيسين هما: تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج والقروض والمساعدات الأجنبية .ويصدق القول هذا على جميع برامج وخطط التنمية سواء في ظل التشطير أو في ظل دوله الوحدة. وفيما يلي جدول يبين حجم التحويلات الخاصة للمغتربين اليمنيين الى الاقتصاد اليمني الشمالي قبل الوحدة ثم اجمالي التحويلات بعد الوحدة.

تحويلات المغتربين اليمنيين [بالمليون ريال]

السنة	تحويلات المغتربين
٧٠\٧١م	١١٩
٧١\٧٢	١٢٩
٦٩\٧٠م	٢٠١
٧٢\٧٣	٢٨٢
٧٣\٧٤	٥٩٤
٧٤\٧٥	١٠١٣
٧٥\٧٦	٢٣٦٣
٧٦\٧٧	٤٥٦١.٢
٧٧\٧٨	٦٣٥٠.٧
٧٨\٧٩	٥٥٩٥
٧٩\٨٠	٦١١٨.٤
٨٠\٨١	٤٤٤٤.٢
٨١م	٥٦٥٨
٨٢م	٦٧٧٣
٨٣م	٥٩٩٨
٨٤م	٦١١٩
٨٥م	٦٢٧٠
٨٦م	٧٢٥٥
٨٧م	٨٦٠٥
٨٨م	٣٣٦٣
٨٩م[صافي]	١٤٥٤
٩٠م	٤٣٨٠

٩١م	٣٨١٠
٩٢م	١٦٨٤
٩٣م	٢٠٢٠
٩٤م	٢٥٦٠
٩٥م	٣٨١٠
٩٦م	٦٤٦٠
٩٧م	٥٩٢٤

المصدر

الجهاز المركزي للإحصاء، كتب الإحصاء السنوي ،صنعاء، اليمن.

١٩٩٨م-٢٠٠١م

وهناك عدة ملاحظات تستوجب الاشارة والتنبيه اليها عند قراءة بيانات الجدول اهمها :-

- تحويلات المغتربين للفترة من٧٠\٦٩م وحتى ٨٩ م تتضمن تحويلات المغتربين الى الشطر الشمالي من الوطن فقط ولا تشمل على تلك التي تدفقت على الشطر الجنوبي قبل الوحدة.
- التحويلات من عام ٩٠م وحتى ٩٦م تشمل التحويلات الى اليمن بكافة محفظاتها الشمالية والجنوبية معاً.
- يلاحظ ميل حجم التحويلات إلى الانخفاض حتى العام ٩٥م كنتاج لحربي الخليجي الاولى والثانية وركود اقتصاديات الدول المجاورة وعودة حوالي مليون مغترب يمني من السعودية وبعض دول الخليج على اثر قيام ازمة الخليج الثانية في اغسطس ١٩٩٠م،اضافة الى تغير بنيان الطلب على العمالة في دول الجوار في غير صالح العمالة اليمنية غير الماهرة .

- التحسن النسبي في حجم التحويلات خلال عامي ٩٦مو٩٧م يرجع الى تقويم سعر صرف الريال اليمني وتغيره من١٢ريال في اخر عام ٩٦م الى ٥٠ريال ثم الى ١٣٠ريال في اخر عام ٩٦موعام ٩٧ مما رفع قيمة التحويلات عند سعر الصرف الحر .

وتكفلت تلك التحويلات بتمويل استثمارات برامج وخطط التنمية وتغطية قيمة الواردات من النقد الاجنبي.

٣. تمويل الموازنة العامة للدولة:

قدم القطاع الخاص اكبر وعاءً ضريبياً و إيرادياً لتغذية الخزينة العامة بالإيرادات الكبيرة والمتنوعة والمتنامية في نفس الوقت ، ويكفي للتدليل على ذلك استعراض العوائد الجمركية والضريبية خلال سنوات الواحدة من عام ١٩٩٠م وحتى عام ١٩٩٦م على النحو الأتي :

السنة	ضرائب الدخل والأرباح مليون ريال	ضرائب غير مباشرة مليون ريال	الاجمالي مليون ريال
١٩٩٠م	٤٨٧٦	٨٢٩٥	١٣٧١
١٩٩١م	٨١٥٦	١١١٦٠	١٩٣١٦
١٩٩٢م	٨٠٥٦	١٨٠٣٢	٢٦٠٨٨
١٩٩٣م	٨٠٧٢	١٣١٨٧	٢١٢٥٩
١٩٩٤م	١١٧١٠	١٢٨١٨	٢٣٥٢٨
١٩٩٥م	١٥٣٨٥	٢٧٨٣٤	٤٣٢١٩
١٩٩٦م	٣٢٨٠٩	٤٤٧٨٧	٧٧٥٩٦
١٩٩٧م	٤٨٤٤٤	٤٨٥٦١	٩٦٠٠٥

المصدر :

الجهاز المركزي للإحصاء .كتب الإحصاء السنوي ١٩٩٠م-١٩٩٨م

ومع تحول الاقتصاد اليمني الى اقتصاد السوق الحر والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخصخصة المشروعات العامة وإفساح المجال أكثر فأكثر أمام القطاع الخاص لقيادة وتوجيه النشاط الاقتصادي من المتوقع ان تتسع أعمال وانشطة القطاع الخاص ، ومن ثم يزيد الوعاء الضريبي لمختلف الشرائح الضريبية التي يمولها القطاع الخاص ، مما يجعله اكبر ممول لميزانية الدولة والنشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن .

٤. دور القطاع الخاص في موازنة عمليه التنمية:

تبين من تحليل البنيان الاقتصادي لليمن وجود عدة اختلالات هيكليه تتمخض عنها جملة من الأزمات والمشاكل الدورية المزمنة كانت سبباً في تبني الدولة لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والإداري منذ ابريل ١٩٩٥م وقد لعب القطاع الخاص دوراً ايجابياً في موازنة تلك الاختلالات الهيكلية من خلال تغطية العجز في الموازنة الاقتصادية القومية والتخفيف من الاختلالات المزمنة والدورية كما يتضح من الآتي :

أ) موازنة حساب الادخار والاستثمار:

تعكس بيانات الحسابات القومية إن الادخار المحلي كان سالباً على مدى عقود الستينات والسبعينات والثمانينات والنصف الاول من التسعينات ،بينما كان الادخار القومي موجباً ومعوضاً لعجز المدخرات المحلية، ويرجع الفضل في ذلك الى تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج والتي مولت الاستثمارات الخاصة طيلة العقود السابقة ، وبذلك يكون القطاع الخاص قد لعب دوراً هاماً في موازنة حساب الادخار والاستثمارات في الاقتصاد اليمني .

ب) موازنة ميزان المدفوعات :

_لاحظنا في مقارنة الواردات والصادرات للسنوات ١٩٩١م الى ١٩٩٧م وجود عجز مزمن في الميزان التجاري سحب نفسه في صورة عجز في ميزان المدفوعات وفيه كانت تحويلات المغتربين الممول الاساسي لذلك العجز ، بل انها كانت تؤدي الى وجود فائض في ميزان المدفوعات في بعض السنوات ، وهوما يعكس الدور الايجابي للتحويلات الخاصة في موازنة ميزان المدفوعات .

ج) موازنة الميزانية العامة للدولة:

تعتمد الايرادات العامة للدولة طيلة سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات على عائدات الرسوم الجمركية و الواردات السلعية التي يستوردها القطاع الخاص في معظمها ،وتعززت ايرادات الدولة من القطاع الخاص من خلال ضرائب الدخل ضرائب الانتاج وضرائب الاستهلاك وضرائب الارباح التجارية والصناعية وغيرها من الضرائب الأخرى مما يجعل القطاع الخاص الرافد الرئيسي لإيرادات الدولة بعد عائدات انتاج وتصدير النفط ، وبذلك فإن القطاع الخاص قد ساعد على سداد العجز الموازنة العامة وأسهم في موازنتها خاصه في ظل تمويل العجز من خلال عائدات بيع اذون الخزانة وودائع الجهاز المصرفي .

د) موازنة سوق النقد الأجنبي :

يرجع التدهور الكبير الذي طرأ على سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية الى نقص الكميه المعروضة منها عن الكميه المطلوبة في سوق النقد الاجنبي وكانت تحويلات المغتربين اليمنيين من العملات الاجنبية هي المصدر الرئيسي لعرض العملات الأجنبية في سوق النقد الاجنبي في اليمن ، وبذلك تكون التحويلات الخاصة هي المغذي الاساسي لسوق النقد الأجنبي والموازن له، وهو دور هام وحيوي لموازنة سوق النقد الأجنبي .

هـ) موازنة النشاط الاقتصادي والاجتماعي:

لعب و لايزال القطاع الخاص يلعب دور المعوض لأحجام الدولة عن التدخل في الأنشطة الاقتصادية التي هي ذات طبيعة خاصه ، ويزداد هذا الدور اتساعا مع التحول الى اقتصاد السوق الحر وخصخصة المشروعات العامة واتساع المجال رحبا امام القطاع الخاص لتوجيه النشاط الاقتصادي وقيادة عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . ويلاحظ وجود استجابة متنامية من القطاع الخاص للقيام بهذا الدور بل والاضطلاع بدور تكميلي موازن في مجال الخدمات والمرافق العامة كإنشاء المدارس المستوصفات وحفر ابار مياه الشرب وشق بعض الطرق الزراعية وبناء دور للأيتام والعجزة ، وبناء المساجد وتقديم الاعانات والتبرعات المالية والعينية للفقراء والمحتاجين وما يسهم في تخفيف اثار برامج الاصلاح الاقتصادي ويعزز دور شبكة الامان الاجتماعي .

المبحث الثاني

٥. دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتخفيف من مشكلة البطالة:

إذا ذكرت البطالة ،ذكر معها القطاع الخاص كأداة رئيسية من أدوات استيعاب القوى العاملة، ولإلقاء الضواء على هذا القطاع ودوره المطلوب ،ينبغي علينا أن نؤكد حقيقة لا يستطيع أن ينكرها أحد وهي ، أن التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها اليمن بعد الوحدة شكلت مسارات جديدة لدى القطاع الخاص ، غير تلك المسارات التقليدية ، كازدياد قاعدة الموارد الاقتصادية واتساع حجم السوق المحلية ،وظهور إمكانات عديدة ومتنوعة في مجالات الصناعة والسياحة والأسماك والتجارة والتموين ، يشارك فيها القطاع الخاص بدور رائد ، خاصة بعد تبني الحكومة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في إبريل ١٩٩٥مما يجعل القطاع الخاص رئس الحربة الرئيسية في التصدي للتخلف ،وتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥م) حيث نرى واضحاً تزايد دور القطاع الخاص بشكل ملحوظ في العشر السنوات الماضية، وأصبح يشارك في كثير من الأنشطة الاقتصادية ، كما امتد نشاطه إلى مجالات كانت حكراً على القطاع العام الدولة ، خاصة الاستثمار في مجال الصحة والتعليم الأساسي والعام والتعليم الجامعي ، ومع ذلك فإن القطاع الخاص كما يقول بعض الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين وقيادات الاتحاد العام للغرف التجارية ، لايزال يواجه تحديات وعوائق

اقتصادية وإدارية وتمويلية واختلالات وتحديات وصعوبات فرضتها التطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي ،والتي تعوق نموه ونشاطه ،وفي نظرنا فإن هذه العوائق وغيرها يجب التصدي لها ، لكي يكون القطاع الخاص قادراً على تحقيق طموحاته وتوسيع نشاطاته ، وبالتالي قدرته على استيعاب الكثير من القوى العاطلة ،وهو ما يستدعي تنفيذ عددً من الإجراءات والسياسات والجهود الرامية إلى زيادة استثماراته وتحسين قدراته عبر تنفيذ المعالجات التي حددت في الخطة الخمسية الثانية وفي مقدمتها تعزيز آلية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ، خاصة بعد التعديلات الدستورية الأخيرة التي تمت في عام٢٠٠١م والتي تضمنت التأكيد على النهج الاقتصادي والجديد القائم على اساس إعطاء القطاع الخاص دوراً متزايداً في الحياة الاقتصادية، والتركيز والتأكيد على أهمية التفاعل والتكيف مع الاقتصاد العالمي من خلال حرية التجارة وتشجيع المنافسة وانتقال رؤوس الأموال .

وإذا كان برنامج الإصلاح الاقتصادي قد أثر إيجابياً على القطاع الخاص من خلال مؤشرات انخفاض معدل التضخم والنمو الاقتصادي ، والادخار المحلي والاستثمار الإجمالي إلا أن هناك مؤشرات سلبية صاحبت هذه المؤشرات ، فمؤشر انخفاض معدل التضخم في الكف عن تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من المصادر التضخمية واللجوء إلى مصادر تمويلية حقيقية من خلال أذون الخزانة قد أدى إلى سحب جزء من مدخرات الأفراد والشركات ،وبالتالي أدى إلى تخفيض مصادر التمويل المتاحة للقطاع الخاص ، كما أن مؤشر النمو الاقتصادي والمعبر عنه بمعدل النمو السنوي من الناتج المحلي صاحبه نمواً في القطاع النفطي ،بينما لم تشهد القطاعات الحقيقية وخاصة قطاع الزراعة نمواً كبيراً، ونفس الوضع يقاس على مؤشر الادخار ،إذ أن معدل النمو السنوي للادخار كان متذبذباً مما أثر على أداء القطاع الخاص ،خاصة عند انخفاض أسعار الفائدة بالودائع الادخارية.

أما مؤشر الاستثمار الإجمالي ، فبالرغم من أنه حقق في المتوسط حوالي (٢١,٧%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام (١٩٩٥-٢٠٠٠م) وهو مؤشر إيجابي لمدى التحكم في حجم ونسبة الاستثمار الكلية ، إلا أن هذه النسبة اقل مما كان متوقعاً في الخطة الخمسية ودون مستوى اهدافها المتعلقة برفع طاقات ومستوى البنية التحتية للاقتصاد والخدمات لأساسية وإحداث زيادة

معتبرة في الطاقات الإنتاجية على نحو يسمح بتوليد فرص عمل جديدة ، وهذا يفسر جزئياً محدودية ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نظراً لعدم توافر المتطلبات الأساسية للاستثمار فضلاً عن اجواء الركود الاقتصادي الذي أحدثته السياسة الانكماشية وسياسة أذون الخزانة . وعلى وجه الإجمال، فإن دور القطاع الخاص اقل بكثير من إمكانات وطاقاته الإنتاجية المتاحة ، وإن من الأهمية بمكان إطلاق طاقاته الإنتاجية بسياسات اقتصادية محفزة ومساندة ليتمكن من خلق فرص عمل منتجة، وبالذات الأنشطة كثيفة العمالة كالزراعة والإنشاءات والصناعات الصغيرة والصناعات الاستراتيجية والسياحية .

وهو ما يفرض ضرورة تحديد آلية وديناميكية للقطاع الخاص ، تضمن له الوصول إلى تلك الغايات والأهداف المناطة به في خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق الأهداف الرئيسية.

ثانياً دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي :-

من المعروف أن اليمن بلد زراعي يتميز بتنوع المناخ ، الأمر الذي يعني إمكانية زراعة العديد من المحاصيل الزراعية وعلى مدار العام ،وعلى الرغم من أن الأراضي الزراعية يغلب عليها صفة الحيازات الصغيرة المملوكة للمزارعين ،ومع ذلك تمكن القطاع الخاص من إقامة المزارع النموذجية الحديثة في محافظات مختلفة .

وتمكن أهمية قطاع الزراعة في توظيف الأيدي العاملة، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن قطاع الزراعة يوظف أكثر من ٦٠% من إجمالي القوى العاملة في اليمن فضلاً عن إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي ، وفي هذا الإطار تبرز سيطرة القطاع الخاص على النشاط الزراعي .

جدول رقم (١)الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة للأعوام (١٩٩٠-١٩٩٦) نسبه مئوية

البيان	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦

القطاع العام والمختلط	١,٦٥	٦,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٧	١,٤
القطاع الخاص	٩٨,٣٥	٩٣,٣	٩٩,٥	٩٩,٥	٩٩,٥	٩٩,٥	٩٨,٦
اجمالي ناتج القطاع الزراعي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٧م.

فمن خلال الجدول أعلاه يمكن القول إن القطاع الخاص يسهم بحوالي ٩٩%من اجمالي الناتج الزراعي ، ويستوعب معظم قوة القوة العمل لهذا القطاع وبنسبة تصل إلى ٩٩%من القوى العاملة في مجال الزراعة وحوالي ٦٠% من إجمالي القوى العاملة ، ووصلت إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨م حوالي (١٦,٦٦%) من إجمالي الناتج المحلي ،وأن النسبة الكبيرة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع ..الجدير بالذكر أن القطاع الخاص يمكن أن تتاح له مزيداً من الفرص الاستثمارية وخاصة بالنسبة لمحاصيل كالبن والفواكه والخضروات ، والتي تتمتع بميزه نسبية تمكن القطاع الخاص من تصديرها وتصريفها في الأسواق المجاورة والإقليمية .

ثالثاً دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي :-

يحتل النشاط الصناعي أهمية خاصة في الدول المتقدمة والنامية ، وقد أدركت اليمن أهمية التصنيع فعملت على إيجاد الحوافز المشجعة لجذب الشركات الاستثمارية الأجنبية العاملة في المجال الصناعي ،وبالذات الاستخراجي لقيام نهضة صناعية تعتمد على استغلال المواد الخام المحلية ومنذ عام ١٩٩٠عملت الحكومة على اصدار التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي الداعمة له ، حيث اصدارات قانون الاستثمار عام ١٩٩١م ، والذي ينمح مجموعة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب كما صدر قانون المناطق الحرة في عدن

لخدمة الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية ولخدميه والتجارة الدولية . وقد استحوذ القطاع الخاص على معظم النشاط الصناعي التحويلي ، فمن خلال نتائج المسح الصناعي الأول ١٩٩٦م

قطاع الملكية	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	إجمالي المنشآت	إجمالي المنشآت الصناعية بدون منشآت الكهرباء والمياه	
خاص يمني	٥٧,٠٢	٩١,٦٠	٩٥,٦٥	٩٥,٠٨	٩٨,٦٧	
عام	٢٨,٦٥	٣,٧٠	٠,٨٦	١,٢٧	٠,٣٨	
تعاوني	٣,٥٨	٢,٢٧	٢,٧٤	٢,٧٣	٠,٢٨	
خاص مشترك	٥,٧٩	١,٩٣	٠,٥٢	٠,٦٣	٠,٤١	
خاص اجنبي	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٠٧	٠,١٣	٠,٠٨	
مختلط	٤,٦٨	٠,٢٥	٠,٠٧	٠,١٣	٠,٠٨	
الاجمالي	النسبة	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	عدد المنشآت	٣٦٣	١,١٩١	٣١,٧٣٠	٣٣,٢٨٤	٣,٣١٥

نرى وبوضوح مدى غلبة القطاع الخاص على الأنشطة الصناعية.

المصدر:

يحيى المتوكل مرجع سابق

ومن خلال الجدول السابق (٢) يتضح أن النسبة العظمى من المنشآت الصناعية تتركز في القطاع الخاص اليمني ،إذ بلغت حوالي ٩٥%إلى إجمالي المنشآت ، وتتوزع باقي المنشآت بنسب متفاوتة على بقية القطاعات ، وإذا ما استبعدنا منشآت المياه والكهرباء فإن التوزيع النسبي لمنشآت القطاع

الخاص ستزداد إلى (٦٧-٩٨%) وعند إضافة القطاع الخاص الأجنبي فإن النسبة ستصل إلى (٩٩%) ، أضعف إلى ذلك نتائج عملية الخصخصة والاستثمارات الصناعية الجديدة خلال الأعوام ٩٧-٢٠٠٢م . وهذا التوجه يعكس في مجمله كفاءة القطاع الخاص في تخصيص الموارد النادرة ووضوح أهدافه فضلاً عن قيام القطاع الخاص بدور مكمل لدور الدولة في بعض الأنشطة الصناعية التي تقوم بها عادة – وتحتكرها الدولة – ولايزال القطاع الخاص يملك قدرات وإمكانات مادية وإدارية وتكنولوجية كبيرة، بل وفرضاً استثمارية كبيرة وذات عائد مرتفع في الأنشطة الصناعية المختلفة .

رابعاً : دور القطاع الخاص في النشاط التجاري :-

تسهم التجارة في تنمية وتطوير القطاعات السلعية والخدمية وتسعى إلى الارتقاء بمستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، كما تسهم بنسبة كبيرة في توليد الناتج المحلي الإجمالي ،حيث يبين الجدول رقم (٣) نسبة إسهام قطاع التجارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٩٠- ١٩٩٨م.

جدول رقم (٣) اسهام قطاع التجارة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٩٠- ١٩٩٨م نسبة مئوية

البيان	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
قطاع تجارة الجملة و التجزئة	١٢,٠١	١٣,٣٥	١٣,٣	١٤,٢٣	١٥,٠٥	١٣,٦	١٠,٢٩	١٠,٠٩	١١,٤٤

المصدر :

كتاب الإحصاء السنوي ١٩٩٨م.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط نسبة إسهام قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي ١٢,٦% من إجمالي الناتج المحلي للأعوام ٩٠-٩٨م كما تساهم التجارة في توليد الدخول

وفرص عمل لفئات اجتماعية واسعة ، ويهيمن القطاع الخاص على النشاط التجاري وبالأخص بعد اعتماد الدولة سياسة تحرير التجارة ،وازالة القيود الكمية وإحلالها بالتعرفة الجمركية المنخفضة وبالتالي إحلال قوى السوق وحرية المنافسة وتقليص تدخل الدولة في النشاط التجاري ..من ناحية ثانية تشهد المرحلة المقلة تطورات تمثل تحدياً غير مسبوق للقطاع الخاص وبالأخص واليمن تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذه التطورات يترتب عليها تحليل من المكاسب الاقتصادية ،وكثير من المخاطر والآثار السلبية لاسيما وأن المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية غالباً لا تكون متكافئة .

خامساً: دور القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى:

يحتل القطاع الخاص الزيادة في باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل قطاع النقل والمواصلات ،والذي يهيمن على معظمه القطاع الخاص من خلال ما يمتلكه الافراد والمؤسسات والشركات من وسائل النقل العامة داخل اليمن سواء المخصصة لنقل الأفراد أو البضائع .من ناحية ثانية يسهم القطاع الخاص في تنمية قطاع السياحة من خلال القيام ببناء الفنادق والقرى السياحية والشاليهات والمطاعم والمتنزهات ،ويمكن التدليل على ذلك بأن الهيئة العامة للاستثمار قد أصدر حوالي ٢٣٩ ترخيصياً لمشاريع السياحية منذ بداية إنشائها في مارس ١٩٩٢م حتى نهاية عام ١٩٩٩م من خلال المركز الرئيسي للهيئة وبتكلفة استثمارية تصل إلى ٧٨مليار ريال ..

بالإضافة إلى إصدار ترخيص لحوالي ٤٧٦ مشروعاً خدمياً بتكلفة تصل إلى ٢١٢,٢مليار ريال يمكن أن توفر من خلالهما العديد من فرص العمل .

كما ان القطاع الخاص يقوم بدور مكمل لدور في توفير مشاريع ا لبنى التحتية في الريف اليمني وبالأخص في مجالي الكهرباء والمياه حيث تعتمد كثير من القرى على القطاع الخاص في تلبية احتياجاتها من الكهرباء والمياه فضلاً عن اسهام القطاع الخاص في تطوير خدمة الاتصالات، حيث يقوم بتوفير أحدث ما توصلت إلية تقنيات الاتصالات في العالم ، الأمر الذي أسهم في ربط اليمن بالعالم الخارجي واندماجها فيه .

كما يشراك القطاع الخاص في النهوض بالمستوى التعليمي والصحي من خلال إقامة المدارس والجامعات الخاصة ومعاهد التدريب وكذلك المستوصفات والمستشفيات الأهلية الأمر الذي يكمل دور الدولة في الارتقاء بمستوى الخدمات العامة ويسهم في القضاء على آفات التخلف المتمثلة في الجهل والمرض .

الفصل الثالث

❖ واقع القطاع الخاص و المعوقات و العراقيل و التحديات

- **فلسفة النظام الاقتصادي**
- **التشريعات و القوانين و الأنظمة الاقتصادية**
- **السياسات والإجراءات الاقتصادية**
- **الجهاز الإداري**
- **جهازي القضاء و الضبط**
- **الاختلالات الأمنية**
- **البنية الذاتية للقطاع الخاص**
- **المعوقات الطبيعية**

❖ التحديات التي تواجه القطاع الخاص

- **التحديات الداخلية**
- **التحديات الخارجية**

الفصل الثالث

واقع القطاع الخاص اليمني و معوقاته:

لم يكن أبدا طريق القطاع الخاص اليمني و دوره مفروشاً بالورد بل أنه كان طريقاً مريراً و حافلاً بنضال و تضحيات كبيرة و جسيمة و محفوفاً بكثير من المعوقات و العراقيل و القيود التي ألحقت

به و بمصالحه خسائر بالغة و حرمته من منافع و عوائد عالية أعاقت انطلاقته وحدت من حركته و قيدت من نشاطه و بالتالي قلصت من دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يمكن استعراض ابرز تلك المعوقات و العراقيل على النحو التالي:

المبحث الأول معوقات تطور القطاع الخاص اليمني

اولاً : فلسفة النظام الاقتصادي :

تتشكل بيئة النظام الاقتصادي و مناخه بالفلسفة الكلية التي يتبناها و تنبثق منها التشريعات و القوانين و الأنظمة و السياسات و الإجراءات و العمل الإداري و قد كان هذا العامل حاسماً في خلق بيئة طاردة لرؤوس الأموال و القطاع الخاص في الشطر الجنوبي قبل إعادة تحقيق الوحدة حيث تبنى النظام الفلسفة الاشتراكية القائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و التخطيط المركزي و سيطرت الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي استثماراً و إنتاجا و توزيعاً و بالتالي ألغت أي دور يذكر للقطاع الخاص فصادرت ممتلكاته و منعت نشاطه و أوصدت الأبواب أمام نموه و تطوره فغاب دوره في النشاط الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الشطر الجنوبي للوطن مما قاده إلى حاله من الجمود و الركود الاقتصادي الشامل و على النقيض من ذلك في الشطر الشمالي حيث قام النظام الاقتصادي على فلسفة السوق الموجه أو الاقتصاد المختلط الذي يرتكز أساساً على فلسفة الاقتصاد الرأسمالي الحر و المبادرة الفردية في توجيه النشاط الاقتصادي و تخصيص الموارد الاقتصادية وفق آلية السوق ممثلة في العرض الكلي و الطلب الكلي و لكن دون الاستبعاد التام للقطاعات الاقتصادية الأخرى الحكومية العامة و المختلطة و التعاونية جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص و على الرغم من واقعية و جدوى تلك التوليفة الاقتصادية و نجاحها في أداء دور اقتصادي متكامل و أحياناً منسجم إلا أن التباين و تناقض المصالح كان يثور بين الحين و الأخر مما يخلق عداءً مع القطاع الخاص تحت مقولات الاستقلال و الاحتكار و الجشع و تغليب المنفعة الخاصة و الربح الخاص على ما عداه مما ينفر النشاط الخاص.

و يحبط استثمارات رؤوس الأموال الخاصة و الأجنبية مما قد يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية و أحجام رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار في الاقتصاد الوطني و تشير بعض التقديرات الإحصائية إلى أن حجم رؤوس الأموال اليمنية في الخارج تقارب ٤٠ مليار دولار.

ثانياً: التشريعات و القوانين و الأنظمة الاقتصادية :

ليس من شك أن القوانين و التشريعات و الأنظمة الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في تشكيل البيئة الاقتصادية و مناخ الاستثمار و النشاط الاقتصادي و بقدر ما يكون الإطار التشريعي و القانوني ملائم من حيث مضمونه و أحكامه و تطبيقاته بقدر ما ينمو دور القطاع الخاص و يتسع اسهامه في النشاط الاقتصادي و تتعاظم مشاركته في الاستثمار و الإنتاج و التشغيل و معدلات نموها و العكس بالعكس.

و على الرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على البيئة التشريعية و القانونية في اليمن المنظمة للنشاط الاقتصادي و القطاع الخاص إلا ان جملة من التشريعات الضريبية و الزكويه تتضمن مواداً و بنوداً مجحفة في مصالح الصناعات المحلية و البيوت التجارية و المشاريع الفردية كضريبة الإنتاج و ضريبة الاستهلاك و هيكل التعريفة الجمركية المشجع للاستيراد المنافس للإنتاج المحلي و على حسابه فضلاً عن ارتفاع ضريبة الأرباح التجارية و الصناعية البالغة ٣٥% منها و يزيد الأمر سوءاً عدم تطبيق بعض بنود القوانين الضريبية كإعادة الرسوم الجمركية على واردات المنتجات الوطنية المصدرة للخارج من المواد الخام والسلع الوسيطة الداخلة في إنتاجها أو شيوع التهريب الاستيرادي و التهرب الضريبي و يكون التعسف في تطبيق التشريعات و القوانين الاقتصادية ذروة العوامل المتفردة و الطاردة للقطاع الخاص و استثماراته و نشاطه.

ثالثاً : السياسات والإجراءات الاقتصادية :

تعتبر السياسات والإجراءات الاقتصادية الأداة التنفيذية للفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الدولة و بقدر ما تكون تلك السياسات و الإجراءات مواتية لطبيعة النشاط الخاص و مستجيبة

لمتطلبات و طموحاته و متسمة بالاستقرار و الشفافية بقدر ما يتحقق لها بلوغ أهدافها في النمو الاقتصادي و الاستقرار الكلي من خلال تحفيز القطاع الخاص و توجيهه للاستثمار و الإنتاج في القطاعات و الأنشطة المستهدفة وصولاً إلى الأهداف المرجوة للسياسة الاقتصادية و كثيراً ما عانى القطاع الخاص في اليمن من عشوائية و ارتجالية السياسات الاقتصادية في سنوات ماضية في مجالات الاستثمار و الإنتاج و التوزيع و الاستيراد و التسعير و غيرها كان لها تأثيراً سلبياً قوياً على نشاط القطاع الخاص و الحافز الاستثماري لديه دفعته إلى الهجرة للخارج و الأحجام عن الاستثمار في الاقتصاد الوطني مما اثرا سلباً على معدلات نمو الاستثمار و الإنتاج و الدخل و التوظيف.

رابعاً: الجهاز الإداري :

يلعب الجهاز الإداري للدولة و المؤسسات المنظمة للنشاط الاقتصادي دوراً هاماً و حيوياً في إنجاح السياسات الاقتصادية و التشريعات و القوانين و النظم حينما يكون ذلك الجهاز متسماً بالكفاءة و النزاهة و التأهيل لأداء دوره كجهاز تنمية و تطوير و على العكس من ذلك إذا غابت عنه تلك السمات و المقومات الأساسية و يعاني جهاز الإدارة في اليمن من الكثير من السلبيات و أوجه القصور أهمها تفشي الفساد المالي و الإداري في مؤسساته و قواه البشرية و ضعف التأهيل و انخفاض الإنتاجية و تدني الحافز على العمل و الإنتاج وقلة المرتبات و الأجور مع انتفاء الرغبة و المقدرة على الإبداع و التطوير و غياب الإلتزام بالعمل بمبدأ الثواب و العقاب و عدم الالتزام بالتشريعات و القوانين و الأنظمة ... الخ و كل تلك السلبيات المتفشية في الجهاز الإداري يمثل عائقاً لانسياب النشاط الاقتصادي و مقيداً لنموه و تطوره و هذا مأخذ القطاع الخاص على بنية و أداء الجهاز الإداري للدولة في اليمن .

خامساً : جهازي القضاء و الضبط :

يجمع القطاع الخاص في اليمن على بلوغ الفساد في جهازي القضاء و الضبط ذروته فتتنامى الشكاوي من عدم عدالة الأحكام الصادرة عنه و خضوعها للمؤثرات المادية و العاطفية و غيرها

فضلاً عن طول إجراءات التقاضي التي تمتد لعشرات السنين في بعض القضايا و عند مختلف درجات التقاضي الابتدائية و الاستئنافية و العليا و بعد كل ذلك و بافتراض الحصول على حكم بات ليس هناك من يضمن تنفيذه و كل ذلك يلحق بالقطاع الخاص و مؤسساته و مصالحه أضرارا و خسائر ماليه فادحة جعل الكثيرين يهربون بحثا عن الأمن و العدل و الأجانب يحجمون عن الاستثمار في اليمن.

سادساً: الاختلالات الأمنية :

تشيع بين الحين و الأخر بعض الأعمال المخلة بالأمن و الاستقرار كالخطف لبعض السياح أو العمال الأجانب و التفجيرات في بعض المرافق و الأسواق و الأحياء و السطو على الأراضي و الممتلكات مما يثير بعض الذعر و الفزع لدى القطاع الخاص يدفعه للهجرة و الإحجام عن الاستثمار في الاقتصاد الوطني و تقليص حجم نشاطه المحلي و ضد رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في اليمن .

سابعاً: ضعف البنية الذاتية للقطاع الخاص :

ثامناً: على مستوى المنشاة الفردية أو على مستوى القطاع ممثلاً في الغرف التجارية و الصناعية أو التجمعات المتخصصة فغالباً تفتقر المنشآت الخاصة إلى البنية التنظيمية و الإدارية المتكاملة و الكفؤة و تغيب عنها جوانب البحث و التطوير و تحسين الجودة و لاتولي أهميه واجبة لبرنامج التأهيل و التدريب لطاقتها العاملة على اختلاف مستوياتها و تخصصاتها مما يؤثر سلباً على كفاءة و أداء و ربحية المنشأة و يبرز ذلك الاختلال أكثر في البنية التنظيمية للقطاع الخاص ممثلاً في الغرف التجارية و الصناعية و اتحادها العام و التي تفتقر إلى رؤية واضحة وشاملة لدورها و مهامها و إسهامها في صناعة و تنفيذ القرارات الاقتصادية و التشريعات المالية و النقدية و الضريبية و المصرفية و غيرها مما يغيب دورها في رسم و توجيه السياسات الاقتصادية ثم تعود لتشكو منها عند تنفيذها و ربما كان غياب الرؤية الشاملة و الكلية للاتجاهات و السياسات الاقتصادية في الأجل القصير و الطويل سبباً

لبعض الأضرار التي لحقت ببعض فئات القطاع الخاص كالصناعيين في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية و إعادة هيكلة التعريفة الجمركية لصالح الاستيراد و ضد الإنتاج المحلي و سياسة الاغراق التجاري الذي تسلكه بعض الدول في السوق المحلي لليمن و غيرها من النماذج التي تتكرر بين الحين و الأخر.

تاسعاً: المعوقات الطبيعية :

تندرج تحت هذا العنوان جملة من العوامل و الظروف الطبيعية التي تعيق نشاط القطاع الخاص و ترفع تكلفة انتاجه و تزيد من متطلبات استثماراته كما تضيف مخاطر جديدة لأعماله فالهياكل الأساسية و البنى التحتية رغم تحسن ما هو متاح منها إلا أنها لا تزال قاصرة و غير كافية و يدخل في ذلك الطرقات و وسائل المواصلات و الاتصالات و الطاقة الكهربائية و المياه و شبكات الصرف الصحي و خدمات الشحن و النقل البحري و الجوي و الارتفاع الكبير في تكاليفها و قلة المتاح من المواد الخام و المدخلات الإنتاجية المحلية اللازمة للإنتاج الصناعي و الزراعي و غيرها و في الجانب البشري تتركز الاختناقات في العمالة الماهرة و شبة الماهرة القادرة على تشغيل و صيانة و إصلاح أجهزة و الات و معدات الإنتاج و إدارة الوحدات الإنتاجية بكفاءة و مهارة عاليتين و في ظل منافسة تحفز الاستثمار و الانتاج أدى إلى انخفاض الانتاجية و تدني الربحية في الكثير من المنشآت الخاصة.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه القطاع الخاص :

يواجه القطاع الخاص في كل مجالات و أركان النشاط الاقتصادي مشاكل و معوقات تحد من نمو طاقاته الانتاجية و الاستثمارية ، و ترفع من تكاليفه الانتاجية ، و تضعف من قدرته التنافسية في الأسواق المحلية و الأسواق الخارجية ، فهو من ناحية يواجه جملة من التحديات الداخلية المركبة في الجوانب الإدارية و القانونية و القضائية و الأمنية ، و تلك المتعلقة لقصور البنية الأساسية و الأنشطة المضادة كالتهريب و الغش التجاري و تزييف علامات تجارية ، كما أنه من ناحية يواجه تحديات خارجية أبرزها تحديات العولمة و المنافسة المفتوحة و التحديات المتعلقة بتكنولوجيا الانتاج و أساليب التسويق و النفاذ إلى الأسواق الخارجية ، ومن ناحية ثالثة يواجه القطاع الخاص تحديات ذاتية متمثلة في تقادم أصوله الانتاجية ، و تخلف أساليبه الانتاجية و تخلف أنظمة الرقابة ، و ضعف الأطر المؤسسية التي تُعني بشؤون القطاع الخاص و تحشد إمكاناته و قدراته المالية و الإنتاجية و يمكن عرضها فيما يلي:

أ) التحديات الداخلية :

لا يزال القطاع الخاص يعمل في وسط اقتصادي و امني و قضائي يشوبه القصور و المشاكل التي تشكل في مجموعها عقبات في طريق نموه و القيام بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و **من أبرزها ما يلي** :

١) مشاكل التصدير و النقل :

يعد قطاع النقل من أهم البنى الأساسية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية غير أنه في اليمن لا يزال يتسم بمحدوديته و عدم نموه و تطوره بشكل موازي للتطورات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية و في إطار النقل البحري تواجه عملية التصدير العديد من التحديات و المشاكل منها :

المصدر:
سيف العسلي مرجع سابق

- عدم توفر خطوط ملاحية منتظمة و مباشرة من و إلى اليمن نتيجة لضآلة حجم التجارة الخارجية لليمن .
- ارتفاع تكاليف مناوله الحاويات في الموانئ .
- الأساليب الإدارية المعقدة التي تنتجها إدارات الموانئ اليمنية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري.

و في إطار النقل الجوي حيث تزداد أهميته بالنسبة إلى تصدير السلع سريعة التلف مثل الخضروات و الفواكه و الألبان و الأسماك .....و هناك مشاكل تواجه قطاع التصدير من أهمها:

- محدودية البنية الأساسية المتعلقة بعمليات التصدير كالتجهيزات الخاصة بالتخزين و التعبئة و التغليف و عدم وجود قرى للبضائع.
- عدم التحسن الكبير في الإجراءات الجمركية و الإدارية في المطارات .
- ارتفاع تكاليف النقل الجوي .
- صعوبة استعادة الرسوم الجمركية على السلع المصدرة

و من نافلة القول أن تلك المشاكل و غيرها قد أدت إلى عدم نمو الصادرات جزئياً و بالتالي فإن إعطاء قوة دفع لصادرات القطاع الخاص على وجه الخصوص يتطلب:

- تطوير الموانئ و تزويدها بالخدمات الأساسية كمستودعات التخزين و وجود قرى بضائع في المطارات .
- خفض رسوم المناولات للحاويات و إدخال المنافسة بين الشركات العاملة في الموانئ.
- دعم المصدرين فيما يتعلق بأجور الشحن للمنتجات الزراعية و السمكية خلال صندوق دعم الإنتاج الزراعي و السمكي حتى يتمكن المصدرون من المنافسات في الأسواق الخارجية .

٢) قصور أداء أجهزة القضاء و الأمن :

يعتبر القضاء من العناصر المهمة التي تؤثر سلباً و إيجابياً في خلق المناخ الملائم و الأمن و توفر الإمكانات الكافية للنهوض بوظيفتها في توفير الحماية للاستثمار و المجتمع بما يساعد على خلق المناخ الاستثماري الملائم إلا أن القضاء بوضعه الحالي لم يتخلص بعد من كل جوانب القصور و السلبيات و الأمل كبير في الإجراءات التي اتخذت أخيراً فإنشاء محاكم تجارية متخصصة و توسيعها لتشمل أهم المحافظات و الوحدات الإدارية ستؤدي إلى تخفيف منابع هذا القصور.

٣) ارتفاع تكاليف تمويل الاستثمار الخاص :

لازالت أسواق رأس المال في اليمن تتسم بعدم القدرة الكاملة على تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية و التي تفوق ٢٠% مما أثر سلباً على ارتفاع تكاليف الاستثمار و الذي أدى إلى تعثر بعض المشاريع الاستثمارية و خاصة ذات الحجم الكبير التي تتطلب قروضاً كبيرة.

٤) ضعف الأطر المؤسسية للقطاع الخاص:

يتزايد دور القطاع الخاص في ظل التوجهات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص و منظمات رجال المال و الأعمال في عملية التنمية الاقتصادية غير أن الأطر المؤسسية للقطاع الخاص تتسم بالضعف و المحدودة و عدم المرونة الكافية بما يتواكب مع المنظمات الجديدة لاقتصاد السوق.

٥) تزايد حجم القطاع غير المنظم :

ينصرف مفهوم القطاع غير المنظم إلى تلك الوحدات الاقتصادية الصغيرة غير المسجلة أو غير المرخصة و التي تعمل في مجال إنتاج السلع و الخدمات و تتكون من أولئك المنتجين الذين يعملون لحسابهم الخاص أو لدى الأسرة أو لدى الغير بأجر منخفض و يصفه دورية أو مؤقتة و يعتبر

القطاع غير المنظم أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد نظراً لما يتسم به من إنتاجية متدينة و أنشطة هامشية و استخدام أساليب إنتاجية تقليدية فضلاً عن الاستغلال غير الكفؤ للموارد النادرة.

ب) التحديات الخارجية و من أبرزها :

١) تحديات التكنولوجيا المتسارعة :

يعاني القطاع الخاص الصناعي من مشاكل تتصل بضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة إذ أن أغلب الصناعات قامت على تكنولوجيا قديمة لغرض القيام بإنتاج سلع للاستهلاك المحلي كما بدأت كفاءتها تقل مع الزمن فضلاً عن أن القطاع الصناعي يعتمد على حوالي ٧٠% من المواد الخام أو شبة المصنعة المستوردة من الخارج مما يجعلها تأثر بظروف تناقض النقد الأجنبي أو تدهور سعر الصرف و من نافلة القول أن البنية التكنولوجية بشكل عام محدودة و أبرز خصائصها :

- غياب فعاليات البحث و التطوير.
- عدم قدرة الصناعات القائمة على تطوير نفسها.
- ضعف البنى الارتكازية و المساندة لتطوير التكنولوجيا.
- برامج الجامعات في مجال التكنولوجيا محدودة .

٢) تحديات النفاذ إلى الأسواق الخارجية :

ترتبط قدرة القطاع الخاص على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بتوافر ثلاثة عناصر أساسية هي :

- مدى وجود منتجات قابلة للتصدير ذات جودة مرتفعة .
- السعر المنخفض نسبياً .
- قوة الدعاية و التسويق و الإعلان .

تلك هي الشروط الضرورية التي تشكل الكفاءة التنافسية للقطاع الخاص و المزايا النسبية للاقتصاد بشكل عام بجانب امتلاكه تكنولوجيا متقدمة أو عماله منخفضة أو وفرة في الموارد الطبيعية و

غيرها و مازال واقع القطاع الخاص لا يبعث على التفاؤل الكبير كما لم يركز أنشطته في المرحلة الماضية على أساس الوجود في الأسواق الخارجية و ظل محصوراً في أنشطته داخل الحدود الإقليمية للدولة .

٣) تحديات التسويق و الترويج:

يأخذ التسويق بوضعه الحالي شكل الجهود الفردية غير المنظمة و بأسلوب تقليدي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التسويق و إلى تعرض المنتجات الوطنية إلى اختناقات متعلقة بعدم القدرة على تصريف المنتجات داخلياً و خارجياً نظراً لعدم وجود بنية أساسية كافية لعملية التسويق و التصدير مثل التبريد – التخزين – التعبئة – التغليف - الأمر الذي يسهم في عدم إبراز جودة المنتجات الوطنية و بالتالي ضعف مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية و من ثم فإن القطاع الخاص معني بصورة مباشرة بتطوير أساليب التسويق و الترويج سواء بإقامة شركات تسويقية متخصصة أو تطوير قدراته التسويقية من خلال البحث عن صيغ للشركة التسويقية مع الشركات التسويقية الإقليمية و الدولية الأمر الذي يتطلب معه تكثيف الترويج و التسويق من خلال المشاركة في المعارض الدولية و أجنحة التسويق في بعض الأسواق .

الفصل الرابع

❖ استراتيجية تطوير القطاع الخاص و تنمية دوره في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي في اليمن

- مستوى المنشأة الخاصة
- مستوى القطاع الخاص ككل
- مستوى المجتمع
- مستوى الدولة

- ❖ النتائج
- ❖ التوصيات
- ❖ الخاتمة

الفصل الرابع

استراتيجية تطوير القطاع الخاص و تنمية دوره في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي في اليمن :

لعل الاستعراض الذي ورد في الأقسام السابقة من هذا البحث يبين بوضوح أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التطور الاقتصادي و الاجتماعي في اليمن و على وهو يعكس درجة الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي و الاجتماعي في المجتمع و مدى فعالية القطاع الخاص ، و في نفس الوقت يبرز العلاقة التبادلية في التأثير و التأثر بين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية ، و نشاط و أداء القطاع الخاص من ناحية أخرى الأمر الذي يفضي إلى نتيجة هامة مفادها أن درجة التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي في اليمن تؤثر تأثيراً مباشراً على نشاط و حجم و أداء القطاع الخاص و معدل نموه و تطوره ، و من ناحية أخرى فإن فعالية و حيوية القطاع الخاص تسهم مباشرة في حجم النشاط الاقتصادي و تطوره و نموه .

و لذلك فإن تطوير القطاع الخاص و تنمية دوره في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي لا يعتبر مسئوليه القطاع الخاص بمفرده و إنما هي مسئولية مشتركة بين الدولة و المجتمع و القطاع الخاص ، و في هذه الأطر الثلاثة يمكننا بلورة تصور شامل لتطور القطاع الخاص و تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و نموها .

١) مستوى المنشأة الخاصة :

ينبع تطور القطاع الخاص من المنشأة الخاصة نفسها إذا ينبغي أن تؤسس منشأة المشروع الخاص على معايير و أسس جدوى الاستثمار فنياً و اقتصادياً لضمان ربحية المشروع و نجاحه و عند تشغيل المشروع لا بد من تأمين البنية التنظيمية الملائمة لنشاط المشروع أو المنشأة الخاصة من الناحية الإنتاجية و الفنية و الإدارية و المحاسبية و المالية الكفيلة بتحقيق كفاءة الإنتاج و تنافسيته و

جودته لضمان ربحية عالية و قدرة على النمو و التطور و هو ما يقتضي بدوره الاهتمام بالبحوث و التطوير و مواكبة تكنولوجيا المعلومات و التأهيل و التدريب المستمرين للعاملين في المنشأة الخاصة على اختلاف مستوياتهم و مهاراتهم و تخصصاتهم لإكسابهم المزيد من الخبرات والمعارف الجديدة و تحفيز طاقات الخلق و الإبداع لديهم بما يكسب المنشأة القدرة على الاستمرار و المنافسة و النمو.

٢) مستوى القطاع الخاص ككل :

على الرغم من أن المشروع الخاص يهدف إلى تحقيق أعلى ربح ممكن من إنتاجه و نشاطه و على الرغم مع أنه يستهدي بمؤشرات الربحية الخاصة في قراراته و أعماله و علاقاته بالغير فإن ذلك لا يعني عدم إمكانية قيام علاقات تكامل و شراكه مع المشروعات الخاصة الأخرى أو العمل وفق قواعد المنافسة الشريفة و المشروعة التي تحدد البقاء و السيادة للمشروع و الاكفاء و المنافس و في كل الأحوال فآلية السوق متكلفة بالفرز و الإثابة و العقاب غير أن ثمة اعتبارات كلية تحكم حاضر و مستقبل القطاع الخاص تفرض نفسها على المنشآت الخاصة على اختلاف حجمها و نشاطها و ملكيتها و تحتم عليها التعامل الجاد و المسئول معها و أهمها ما يلي :

١) ضرورة استصدار قانون الغرف التجارية و الصناعية و اتحادها و استكمال تكوين مجالس إدارتها و هياكلها التنظيمية و استقطاب كوادر و مهارات إدارية و اقتصادية و محاسبية للعمل في أجهزتها التنفيذية دون حضر على انشأ جمعيات متخصصة كجمعية الصناعيين اليمنيين و جمعية رجال المال و الأعمال و غيرها مما يعتبر رديفاً و مكملاً للغرف التجارية و الصناعية و ليس بديلاً عنها أو ضداً لها فحماية حقوق و مصالح القطاع الخاص و السعي لنموه و تطوره غايات و أهداف تجمع كل تلك التكوينات و تخلق بينها القواسم المشتركة التي تلتف حولها.
٢) الاهتمام بالدراسات و الأبحاث الاقتصادية التي تتناول بالتحليل و التقييم لقضايا التغيرات الاقتصادية الدولية كالعولمة و تحرير التجارة العالمية و أسواق رأس المال و التكتلات

الاقتصادية الإقليمية و الدولية و أثرها على الاقتصاد الوطني و القطاع الخاص المحلي و غيرها .

٣) المشاركة الفاعلة و المسئولة في صناعة وتنفيذ السياسات الاقتصادية المالية و النقدية والاستثمارية على الصعيد الوطني بما يوطد علاقة و مبدأ الشراكة بين القطاع الخاص و الدولة وفق قاعدة الموائمة بين الربح الخاص و العائد الجماعي.

٤) الإسهام في صياغة التشريعات و القوانين و الأنظمة الاقتصادية بما يكفل لها الواقعية و القابلية للتطبيق و يحقق لها التوافق الخاص و العام و اللازم لتحقيق أهدافها و غاياتها.

٥) التحلي بالنظرة الكلية و المتعددة الآجال للسياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة و تحديد رؤية و موقف القطاع الخاص على أساس كلي تحليلي و مستقبلي و ليس فردي من قبيل رد الفعل المصطلحي المرتجل ، و هو ما ميز مواقف و ردود أفعال القطاع الخاص في السنوات السابقة أزاء السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية التي اتخذتها الدولة في بعض السنوات الماضية، مما أوقعه في صراعات ذاتية في أوساطه ، و أضعف مواقفه و أكسبه صفة التخبط و التناقض مع نفسه و مع بعضه البعض ، فضاعت قوته و شلت حركته و وهن تأثيرها و بالتالي تراجع دوره القيادي في النشاط الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و هو ما ينبغي تجنبه من خلال التحليل و التقييم الاقتصادي الكلي و المتعدد الآجال.

٦) و دونما التفريط في الحذر و تجاهل المخاطر و التزام دراسات تقييم و تحليل فرص استثمار المشروعات الجديدة ، فإن قدراً من المبادرة و التفاعل الايجابي مع الفرص الاستثمار و السياسات الاقتصادية الجديدة ضرورة لإثبات جدية و مصداقية القطاع الخاص ، و التفاعل المسئول مع التطورات التغيرات في الاقتصاد القومي و العلاقات الاقتصادية الدولية ليس هذا فحسب بل أن التزام مثل هذا النهج هو الكفيل بحصول القطاع الخاص المحلي على فرص الاستثمار المربح قبل غيره و السبيل إلى نموه و تطوره.

٧) التزام النزاهة و الأمانة والصدق في التعامل مع الدولة في حقوقها الضريبية و الزكوية و مع المستهلك في ضمان الجودة والتزام المواصفات و المقاييس لصلاحية المنتج و إشباعه

لحاجات المستهلكين جنباً إلى جنب مع المطالبة بحقوق القطاع الخاص في حماية مصالحة و الدفاع عنها و رعايتها داخلياً و خارجياً .

٨) الانفتاح على العالم الخارجي لإقامة علاقة شراكة و تكامل على أساس امتيازات الوكالات أو التصنيع المحلي لماركات عالمية أو الاستثمار المشترك بما يعود على القطاع الخاص و الاقتصاد الوطني بالنفع و الفائدة ، و يمكنه من الاندماج في الاقتصاد الدولي بصورة متكافئة و عادلة.

٣) مستوى الدولة :

لا شك ان دور الدولة في تطوير القطاع الخاص و تفعيل دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على درجة بالغة من الأهمية فتحقيق تلك الغاية يفرض على الدولة جملة من الالتزامات و الواجبات بغرض إزالة المعوقات و العراقيل التي تحول دون انطلاقة القطاع الخاص و تنامي دوره في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو في تهيئة المناخ و الحوافز التي تأخذ بيد القطاع الخاص إلى النمو و التطور و تشجيعه على ارتياد أفاق و أنشطة جديدة لم يطرقها من قبل و من أهم تلك الالتزامات والواجبات ما يلي:

١) تبني فلسفة اقتصادية واضحة و مستقرة متسمة بالشفافية و الوضوح و محتوية على أسس و ثوابت النشاط الاقتصادي الذي يحقق للاقتصاد الوطني الاستقرار الكلي و النمو الاقتصادي و الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

٢) استنباط السياسات المالية و النقدية و الاستثمارية و غيرها الملائمة لمتطلبات النمو الاقتصادي و المحفزة للقطاع الخاص و المبادرة الفردية و الحرص على اتسامها بالشفافية و الاستقرار.

٣) تجسيد مبدأ الشراكة و التكاملية بين الدولة و القطاع الخاص من خلال إشراك الدولة للقطاع الخاص في صياغة و مناقشة و مشاريع التشريعات و القوانين و السياسات الاقتصادية و الأخذ بمقترحاته و توصياته كأساس لمشاركته و التزامه بالتطبيق لها و العمل وفق أحكامها.

٤) إزالة كل العراقيل التي تتضمنها بعض التشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون ضرائب الإنتاج و ضرائب الاستهلاك و ازدواجية الضريبة على الأرباح الموزعة و إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يكفل قدر من العدالة و الحماية للإنتاج المحلي من المنافسة و الإغراق الخارجي وفق سياسة التدرج في تحرير التجارة الخارجية .

٥) إصلاح جهازي القضاء و الضبط بما يكفل اجتثاث الفساد منهما و تأمين نزاهتهما في القضاء بين الناس و تنفيذ الأحكام حفاظاً على أموال المستثمرين و حقوقهم و الالتزام بالعقود التمويلية و البنكية و التجارية بين المتعاملين لتشجيع الاستثمار و تهيئة بيئة أمنة للنشاط الاقتصادي و تطوره و نموه.

٦) القضاء على الاختلالات الأمنية و أعمال الخطف و القرصنة و السطو التي تفزع المستثمرين و تخيف السائحين و تطرد أرباب المال و الأعمال من العمل في الوطن و الهجرة إلى الخارج طلباً للأمن و الأمان قبل الربح.

٧) القضاء على الفساد المالي و الإداري في الجهاز الإداري للدولة و تبسيط الإجراءات و تفويض السلطات و الالتزام بمبدأ الثواب و العقاب و إطلاق طاقات العمل المنتج و الخلق و الإبداع و التطوير الذي يجعل من جهاز الدولة أداة للتنمية و ليس عائق لها و يحوله من آلية استعداء للقطاع الخاص إلى صديق يرعى مصالحه كجزء لايتجزاء من مصالح المجتمع.

٨) تعزيز تواجد دور القطاع الخاص في المجالس و الهيئات و المؤسسات الاقتصادية و المهنية و اللجان المشتركة لتثبيت علاقة الشراكة و تجسيد مبدأ التكاملية.

٩) استكمال البنية التحتية و الهياكل الأساسية من طرقات و وسائل اتصالات و طاقة كهربائية و مياه و شبكات الصرف الصحي و المناطق صناعية و المناطق الحرة التجارية و الصناعية و غيرها.

١٠) استكمال البنية البشرية المؤهلة و المدربة اللازمة لتلبية متطلبات الإنتاج الزراعي و الصناعي و الخدمي بالمعرفة التقنية و المعلوماتية التي تمكنها من مواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات و التعامل الكفء و المبدع معه بما يستدعيه ذلك من إعادة صياغة السياسات التعليمية العامة و الفنية و المهنية و إعادة هيكلة الإنفاق التعليمي كما و نسبة بما يحقق تلك

الأهداف و بما يؤمن للقطاع الخاص و النشاط الاقتصادي احتياجات من طاقة العمل الماهرة المدربة.

٤) **مستوى المجتمع** :

القطاع الخاص هو جزء هام و فاعل في المجتمع يخدم المجتمع بإنتاج السلع و الخدمات التي تشبع احتياجاته و تخلق فرص العمل لتشغيل الأيدي العاملة و يساهم في خلق الدخول لأسر كثيرة فيه و بالتالي يجب تشجيعه و تحفيزه للمزيد من الإنتاج و التشغيل من خلال بيئة حامية للقطاع الخاص مشجعه لإنتاجه ذات الجودة العالية و التنافسية القوية و بذلك يساعد المجتمع على خلق بيئة ودودة و صديقة لعمل و نشاط القطاع الخاص.

الخاتمة :

لقد أكدت النظريات و النماذج الاقتصادية حتمية تكامل دور الدولة و دور القطاع الخاص في إدارة شئون المجتمع و تنظيم حياته الاقتصادية و أثبتت التجارب الاقتصادية في مختلف الحقب التاريخية و المجتمعات المدنية ضرورة الشراكة بين الدولة و بين القطاع الخاص في توجيه النشاط الاقتصادي و نموه و تطوره و هذا بالضبط ما أفرزته تجربة شطري الوطن قبل إعادة تحقيق الوحدة و ما تفصح عنه متطلبات الإصلاح الاقتصادي في ظل الوحدة و ما تتسلح به اليمن للولوج إلى القرن الواحد و العشرين و عصر العولمة .

الاستنتاجات :

١) إن درجة التقدم و التطور الاقتصادي و الاجتماعي في اليمن تؤثر تأثيراً مباشراً على نشاط و حجم و أداء القطاع الخاص و معدل نموه و تطوره .
٢) إن فعالية و حيوية القطاع الخاص يشكل مباشر في حجم النشاط الاقتصادي و تطوره و نموه.

٣) إن تواجد دور القطاع الخاص في المجالس و الهيئات و المؤسسات الاقتصادية و المهنية و اللجان المشتركة يُعزز من تثبيت علاقة الشراكة و تجسيد مبدأ التكاملية .

٤) يحتل القطاع الخاص موقعاً إيجابياً في الاقتصاد اليمني في رفع و استمرارية جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة .

٥) احتل القطاع الخاص دوراً هاماً في الاقتصاد اليمني في إسهامه بما لا يقل عن ٨٠% من إجمالي الدخل القومي المولد في القطاعات الإنتاجية و الخدمية و خلق أغلبية القدرة الشرائية للسكان المغذية للإنفاق الاستهلاكي و الاستثمارات الخاصة.

٦) إن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في اليمن من خلال زيادة عدد المنشآت الخاصة حوالي ٣٣٢٨٤ و أن نصيب القطاع الخاص ٩٥% و يعتبر القطاع الخاص المنتج الصناعي و الرئيسي للصناعات الوطنية الزراعية و الصناعية و الخدمية.

٧) يعتبر القطاع الخاص المحرك الحقيقي و الرئيسي للنشاط الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

٨) أسهم القطاع الخاص على تحفيز الإنتاج و الاستثمار في كلاً من القطاعات الزراعية و الصناعية و الخدمية من خلال الوقورات الاقتصادية الخارجية على تحفيز حركة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الاقتصاد اليمني.

٩) لقد ساهم القطاع الخاص في تنفيذ برنامج الاستثمارات الإنتاجية بدرجة عالية في جميع برامج و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البرنامج الإنمائي و تعد بنسبة ٣% ما يعادل ٥٠% من إجمالي الاستثمارات.

التوصيات :

١) تبنى استراتيجية لتطوير القطاع الخاص من خلال تدريب العاملين فيه و تزويدهم بالطرق الحديثة لإدارة أعمالهم .

٢) يتطلب تطبيق القوانين الحالية بنزاهة و عدل و يعني تعديل بعض القوانين التي لا توفر حماية كافية لحقوق القطاع الخاص.

٣) إنشاء مركز للمعلومات خاص بمناطق الهجرة المتاحة و متطلباتها و إيصال هذه المعلومات لمن يحتاجها.

٤) العمل على تقوية الشراكة بين المستفيدين و الحكومة لضمان الحصول على تمويل إضافي للتعليم الفني و التدريب المهني .

٥) تبنى برامج لتطوير مساهمة القطاع الخاص في التعليم الفني و التدريب المهني بحيث تقوم الحكومة بتحمل تكاليف تطوير أي برنامج تدريب إذا كان في مجالات ذات الأولوية و حقق المعايير الدولية.

٦) العمل على تشجيع إقامة تعاون و توأمه بين مراكز التدريب المحلية و نظيراتها في الدول الشقيقة و الصديقة.

٧) من الأهمية بمكان أطلاق طاقاته الإنتاجية بسياسات اقتصادية محفزة ومساندة ليتمكن مخلق فرص عمل منتجة وبذات الأنشطة كثيفة العمالة كزراعة و الإنشاءات او الصناعات الاستراتيجية و السياحية

٨) ضرورة تحديد آلية و ديناميكية للقطاع الخاص تضمن له الوصول الى تلك الغايات و الأهداف المناطة به ، في خطط الدولة الاقتصادية، و الاجتماعية ، و تحقيق الأهداف الرئيسية

قائمة المراجع :

١) د. عبدالكريم أحمد عامر ، العولمة ...و اتجاهات الاصلاح الاقتصادي في اليمن ١٩٩٨م.

٢) د. عبدالكريم أحمد عامر ، دور التمويل في التنمية الصناعية في اليمن ، ١٩٩٨م .

٣) د. سيف العسلي ، اليمن و الأزمة المالية و الآثار و الحلول ، إصدارات مطابع مؤسسة ٢٦ سبتمبر، بدون تاريخ النشر.

٤) الجهاز المركزي للإحصاء ، كتب الإحصاء السنوية ،صنعاء ، اليمن.

٥) الجهاز المركزي للتخطيط ، البرنامج الإنمائي الثلاثي ٧٤/٧٣م -٧٦/٧٥ م ، صنعاء ، اليمن.
٦) الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الأولى ٧٧/٧٥م - ٨١/٨٠م ، صنعاء، اليمن.
٧) الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ٨٦/٨٢م ، صنعاء، اليمن.
٨) الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة ٨٧ / ٩١م ، صنعاء، اليمن.
٩) وزارة التخطيط و التنمية ، الخطة الخمسية الأولى ٩٦م -٢٠٠٠م ، صنعاء ، الجمهورية اليمنية.
١٠) تنمية القوى العاملة ، مجلس الشورى ، مطابع التوجيه ، بدون تاريخ النشر .
١١) أحمد علي البشاري (دكتور) الإصلاحات الاقتصادية و المالية و الإدارية في اليمن مجلة الثوابت العدد ١٤ صنعاء
١٢) محمد عبدالله سعيد (دكتور) الإصلاحات الإدارية في ضوء برنامج الإصلاحات الاقتصادية مجلة الثوابت العدد ١٤ صنعاء١٩٩٨م
١٣) اقتصاديات المالية العامة د. جميل العريقي الطبعة الأولى ٢٠٠٧-٢٠٠٨م